

المؤتمر الدولي الثاني للعلوم السياسية والقوانين والمعاهدات الدولية في مجالات التنمية والتطوير

"معالجة السياسات والثغرات القانونية والمعاهدات المعرّقة لجهود التنمية"

تتطلب برامج التنمية والتطوير دراسات تخصصية تشمل جميع مناحي الحياة وتغطيها بصورة محكمة لتجنب أية ثغرات في معرض دراسة برامج التنمية والتطوير وأساليبها؛ قد تسبب خللاً في منظومة تلك البرامج، لذا فإن دراسة ما يتعلق بالتنمية والتطوير في مجال العلوم السياسية والقوانين والمعاهدات والداستير والاتفاقيات الدولية من شأنه تغطية جوانب مهمة للغاية في بناء صروح التنمية والتطوير بعيداً عن أسباب الفشل والتراجع أو الانهيار الذي قد تتسبب به بعض القوانين أو الأنظمة أو الاتفاقيات الدولية.

ثمة أهداف تفصيلية ومحاور يمكنها بيان الرؤية التي ينطلق منها هذا المؤتمر وهي كالاتي:

الأهداف

أولاً: دعم وتشجيع دراسات الشؤون السياسية والقانونية وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بشؤون التنمية والتطوير.

ثانياً: محاولة وضع حلول ومعالجات علمية للعراقيل والموانع التي تضعها بعض الداستير والقوانين والمعاهدات في طريق التنمية والتطوير.

ثالثاً: تعزيز دور الأنظمة والقوانين سواء الدولية أو المحلية في دفع عجلة التنمية والتطوير.

رابعاً: إنشاء قاعدة بيانات مرجعية لغرض تجنب صياغة ووضع قوانين وأنظمة حكومية تعرقل جهود وبرامج التنمية الشاملة.

خامساً: نشر ثقافة التنمية والتطوير في أوساط القانونيين وفقهاء الدستور والكتاب والمفكرين المعنيين بموضوعات المؤتمر ومحاوره.

المحاور

1- دور السياسات والداستير والقوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في تفعيل برامج التنمية والتطوير وكذلك في إضعافها وتبديد الجهود المعنية بتنشيطها.

- 2- وسائل وآليات وصياغات لتصميم قواعد علمية لتجنب اعتماد قوانين واتفاقيات تضر ببرامج التنمية والتطوير.
- 3- مقترحات علمية لمعالجة إشكاليات تعارض أهداف التنمية والتطوير مع سياسات وقوانين وأنظمة حكومية معتمدة.
- 4- قوانين وأنظمة تدعم برامج التنمية والتطوير.
- 5- دراسة المناهج التعليمية الداعمة لبرامج التنمية والتطوير في مجال السياسات القوانين الداعمة لبرامج التنمية والتطوير.
- 6- تصور مستقبل برامج التنمية والتطوير في ظل السياسات والقوانين القائمة في عالمنا المعاصر.
- 7- سبل تعزيز ثقافة التنمية في أوساط الساسة وخبراء الدستور والقانون.
- 8- ارتفاع وانخفاض دعم برامج التنمية والتطوير من قبل الحكومات وبحث دوافعه وأسبابه بين السياسات القوانين.